المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19 م.
محاولة اجتثاث جذور الشعب الجزائري .

د / إبراهيم مياسي

جامعة الجزائر.

تقديم:

تعرضت الجزائر الحبيبة إلى أبغض نوع من أنواع الاستعمار الأوروبي الحديث،والمتمثل في الغزو العسكري ،والنهب الاقتصادي،والاستعمار الاستيطاني القهري،والغزو الفكري –الديني لمسخ وفسخ شعب الجزائري.

ولقد قاوم الشعب الجزائري هذا الاحتلال بكل ما لديه من قوة وإمكانات منذ الوهلة الأولى من تواجده على أرض الوطن .ومن المؤكد أن التنظيم العسكري الذي فرض لفترة طويلة على الجزائر انتهى بالفشل ،لأن الشعب الجزائري لم يركن للخضوع واستمر في ثورات شعبية متتالية،لذا قررت الجمهورية الفرنسية الثالثة في خريف 1870م تطبيق النظام المدني على الجزائر ،مع إبقاء النظام العسكري بالمناطق الجنوبية المحتلة،وذلك لاستكمال سياسة الإدماج الإداري الذي بدأ منذ عام 1834م؛وألحق مرسوم 24 أكتوبر 1870م الجزائر بوزارة الداخلية ،ورافق هذا التحول في النظام الإداري تغيير الحاكم العام العسكري بحاكم عام مدني،استجابة

لرغبات المستوطنين المتمثلة في السيطرة على أخصب الأراضي والغابات،والقضاء على روح المقاومة،بعد فسخ ومسح مقومات الشخصية الوطنية.

وحسب رواد الجمهورية الثالثة فإن عدم إتمام احتلال الجزائر منذ أربعين سنة،ناتج عن سياسة استعمارية فاشلة، انشغلت فيها فرنسا بمحاربة المقاومات المسلحة والعصيان الشعبي،عوض العمل على قتل روح هذه المقاومات باستعمال وسائل مادية ومعنوية،وتوجيه الشعب الجزائري لخدمة أغراض الاستعمار وإخماد الروح الوطنية فيه.

وقد تمثل المشروع الثقافي الاستعماري في الجزائر خلال القرن التاسع عشر واستمر حتى القرن العشرين ،من أجل اجتثاث جذور الشعب الجزائري،في عدة مظاهر نذكر منها على الخصوص ما يلي:

****سياسة الاستيطان في عهد الجمهورية الفرنسية الثالثة****

بعد هزيمة فرنسا في معركتي "سيدان" (Sedan) و"ميتز" (Metz)، استسلم الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث مع حوالي مائة ألف جندي فرنسي إلى البروسيين (الألمان) و قائد هم " بيسمارك"، عندئذ حدث انقلاب في باريس ألغي على إثره نظام الإمبراطورية الثانية وتم الإعلان عن قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة ذات الميول اليسارية في شهر سبتمبر 1870م، فاستقبل أوروبيو الجزائر ذلك بحماس شديد تحول إلى هيجان واضطراب ضد السلطة المحلية، وضد الجزائريين الذين تعرضوا لتهديداتهم.

ذلك أن الإعلان عن قيام نظام جمهوري، يعتبر انتصارا لهم لأن هذا النظام قد خلصهم من مشروع نابليون الثالث المتمثل في إنشاء ما يعرف بـــ-"المملكة العربية" كما خلصهم أيضا من السلطة العسكرية ونفوذها القوي، الذي كان أكبر عقبة أمام أهدافهم وطموحاتهم، رغم ما وصلوا إليه من سطوة ونفوذ، وقد بالغوا في فرحتهم لدرجة أنهم فكروا في الانفصال عن وطنهم الأم فرنسا والاستقلال بالجزائر، ولو بمساعدة أمريكا أو بريطانيا في صورة ما إذا عجزت فرنسا في التصدي للغزو البروسي المتوقع. فقد قاموا فعلا بحركة تمرد في الجزائر ووهران وقسنطينة ولكنهم فشلوا في النهاية، خاصة بعد أن داهمتهم ثورات الثوار الأهالي في مطلع عام 1871م بزعامة عائلتي المقراني والحداد، وكذلك ثورات الصبايحية بالحدود الشرقية وثورة أولاد خليفة بالشريعة وتبسة، وأولاد عيدون في الميلية، وبني مناصر في حجوط ومليانة وشرشال، وغيرهم في مناطق عديدة من البلاد.

وبسبب ضغوطات وتشويشات مستوطني الجزائر أصدرت حكومة الدفاع الوطني في "تور" (Tours)، قرارات يوم 24 أكتوبر 1870م، والتي تنص على تطبيق الأمور الثلاثة التالية بالجزائر وهي:

أولا: إلغاء النظام العسكري، والمكاتب العربية وامتيازات رؤساء الأهالي.

ثانيا: إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين إليها.

ثالثا: تجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية وذلك حسب قرار الوزير اليهودي، "كريميو" (Cremieux)[1].

ثم تبع هذه القرارات، إصدار مرسوم يوم 19 مارس 1871م، ومن أهم ما جاء فيه:

1 –) تقسيم الجزائر إلى إقليمين شمالي مدني وجنوبي عسكري.

2 -) - يحكم الإقليمين حاكم عام مدني واسع السلطات سيخضع رأسا لوزير الداخلية.

3-) -يتم انتخاب مجالس بلدية وولائية وفق ما يجري في فرنسا.

4 -) - يحق للمستوطنين الأوروبيين انتخاب تسعة نواب في المجلس الوطني وثلاثة في مجلس الشيوخ.

5 -) - يتم إنشاء مجالس استشارية للنظر في شؤونهم.

لقد كان سن القوانين الجائرة، والتشريعات الماكرة تجري مع عمليات التوسع الاستعماري في البلاد لاحتلال ما بقي من الأراضي الجزائرية الحرة وهذا من أجل اغتصاب كامل الوطن من أهله الأصليين، وسلكت فرنسا في سبيل ذلك سياسة تستهدف إلى جعل الجزائر جوهرة مستعمراتها فيما وراء البحار نظرا لقربها من فرنسا "الوطن الأم" من جهة ولثرواتها الهائلة من جهة أخرى.

وهكذا بدأت السلطة الاستعمارية تقوم بلعبة التشريع وتمطيط القوانين وتحويرها ليتسنى لها المزيد من نهب الأراضي والأملاك وتسليمها إلى المستوطنين الجدد والذين عرف عددهم طفرة هائلة في عهد الجمهورية الثالثة، ومن ثم تحويل الجزائر تدريجيا إلى مقاطعة فرنسية، وتصبح كأنها امتداد لفرنسا في القارة الإفريقية.

وقد دفعت الجمهورية الفرنسية الثالثة هذه السياسة إلى الأمام. فأعادت تمثيل المستوطنين في مجلس النواب، وأقامت لهم مجالس إقليمية، ومجلسا استشاريا عاما في الجزائر ليكون الأداة التي تعبر عن مصالحهم الخاصة،أمام حكومة بـــاريس [2]، أما السكان الأصليين (الجزائريون) فلم يكن لوجودهم أي اعتبار

بل ربما فكر الفرنسيون فيما هو أبعد من سيطرة العنصر الفرنسي إداريا واجتماعيا وثقافيا، وهو تحقيق الأغلبية العددية لعنصرهم بسلب السكان الأصليين جميع موارد الرزق. ويضطرونهم إما إلى الهجرة خارج الوطن، أو التروح إلى الجبال الوعرة أو إلى الصحراء القاحلة.

ومما زاد في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين هو تشييد صرح نظام سياسي جديد صارت فيه السيادة للمستوطنين، قابضين فيه على زمام الحكم بيد من حديد، فاستأثروا بجميع الحقوق واستولوا على كل الخيرات، واشتغلوا في جميع الوظائف العمومية والمهن الحرة، واحتكروا كل ميادين الزراعة والصناعة والتجارة ورؤوس الأموال وغيرها. وقد سنت الإدارة الفرنسية عدة قوانين جائرة وحاقدة نذكر منها قانون "وارنييه" (Warnier) الصادر عام 1873م والهادف إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل والأعراش [3].

ورغم ذلك فقد خطط النواب والإدارة الاستعمارية مشروع إنشاء ثلاثمائة قرية استيطانية جديدة في الجزائر خلال ثلاث سنوات، ابتداء من سنة 1881م، نصفها (هي 150 قرية) ستبنى على مساحة ثلاثمائة ألف هكتار تعتزم السلطات الاستعمارية أن تفتكها من أيدي الأهالي، لذلك طلبت الإدارة الفرنسية في الجزائر، اعتماد خمسين مليون فرنك لتشييد هذا المشروع [4].

وفي هذه الفترة بدأت السلطات الاستعمارية تعمل على توسيع المناطق المدنية، وتبني القرى الاستيطانية تحت رقابة الحاكم العام السيـــد "ألبير قريفي" (Albert Grevy) وهو أول حاكم مدني صرف في الجزائر (1881-

1879م) وهو من الحزب الجمهوري، لذلك عمل على تقليص صلاحيات الإدارة العسكرية التي اختصر حكمها إلا على المناطق النائية والجنوبية.

وبعدما عرفت الجزائر عامة والمنطقة الوهرانية خاصة بعض الهدوء واستتباب الأمن، قررت المصالح الاستعمارية في الجزائر تعميرها، لتجعلها مقاطعة أوروبية، وبدأت كالعادة في سن القوانين العقارية، فجاء قانون 18 أفريل 1887م الذي هو أشد عنفا على الجزائريين وأكثر خبثا ومكرا في تحويل الأراضي من أيدي الجزائر إلى الأوروبيين، لهذا دعم هذا القانون ونشط التعمير الرسمي الذي اعتزمت السلطات الاستعمارية إنجازه في هذه الجهة من البلاد، غير أنه لم يف بالغرض المطلوب بعد عشر سنوات من تطبيقه فغيرته بقانون جديد يوم 16 فيفري 1897م [5] لتدفع بهذه العملية إلى الأمام.

هذا وتبع هذه العمليات سياسة الإدماج التي بلغت أوجها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة 1881م ، وظل معمولا به حتى سنة 1896م، وبمقتضاه أصبحت كل شؤون الجزائر من اختصاص الوزارات بباريس ومصلحة الضرائب لوزارة المالية هناك، وهكذا أصبحت كل إدارة في الجزائر تتبع للوزارة المختصة بباريس، وبذلك فقد الحاكم العام للجزائر كثيرا من سلطته إبتداءا من" تيرمان" (Tirman) الذي حكم الجزائر من 1881 إلى 1891م فتدعمت سلطة المستوطنين وأصبحوا أسياد البلاد الحقيقيين وبدون منازع.

وقد غضت السلطات الفرنسية النظر عما يرتكب من ظلم وعجرفة ومآسي وفضائح من طرف المستوطنين، ولم تلعب الحكومة الفرنسية دورها الطبيعي كحكم معدل ما بين أطماع المعمرين المتزايدة ومصالح الأهالي، حتى

تحرك ضمير البرلمان الفرنسي خلال سنوات 1890و 1892 فقرر فجأة أن يهتم بالسياسة المطبقة على الأهالي في الجزائر. [6] .

قام البرلمان الفرنسي بإرسال عدة بعثات إلى الجزائر لتقصي الحقائق والنظر في أحوال الأهالي، والتفكير في مصيرهم ضمن جشع المستوطنين، ودراسة إمكانية استقلال الجزائر عن فرنسا اقتصاديا وحتى سياسيا.ولذلك تألفت لجنة برلمانية للتحقيق من ثماني عشرة عضوا برئاسة؛" جول فيري "(Jules Ferry) أحد رواد الاستعمار الفرنسي، وقد زارت هذه اللجنة الجزائر لمدة ثلاثة وخمسين يوما تفقدت خلالها مائة واثنين من المراكز المختلفة للأوروبيين والمسلمين، وقدم "جول فيري" تقريرا تحت عنوان ؛ << حكومة الجزائر >>، أكد فيه فضائح المعمرين واستنكر فيه أيضا سياسة الإدماج الإداري وتطبيق قانون الأهالي الذي تذمر منه السكان [7].

لهذا عين،"جول فيري" حاكما عاما جديدا للجزائر وهو السيد " كامبون" (Cambon) من (1891 – 1897) مكان ؛ "تيرمان" وقد أوكل له رئيس الجمهورية الفرنسية " كارنو" Carnot)) مهمة مزدوجة: ؛ "عليك أولا أن تبرهن للأهالي على اهتمام فرنسا بهم، وتذكرهم بأننا نحبهم ثم بعد ذلك عليك استرجاع استقلال إدارتنا"، ثم زوده بسلطات قوية وواسعة ليطبق سياسة معتدلة ويحد من أطماع المعمرين الأوروبيين الذين حاولوا عرقلة كل الإصلاحات الجديدة لفائدة الأهالي، كما أنب " جول فيري " عقلية المستوطنين في الجزائر، والذين لم يعترفوا بأي حق سوى حقوقهم في بلاد عربية، ثم قدم النائب " شارل جونار " (Ch.jonnart) تقريرا سنة 1892م أشار فيه إلى إعادة النظر في النظام القائم في الجزائر ، وطالب بإعطاء بعض الحقوق للمواطنين

الجزائريين كما اقترح تكوين مكتب لمصالح الجزائر بباريس: " لإعطاء سياسة الجزائر دفعة مطابقة لوجهة نظر وشروط السياسة الوطنية "[8].

ولكن وفاة " جول فيري " في 17 مارس 1893م، قد عطل برنامج وأعمال اللجنة البرلمانية، وبذلك تصاعد نفوذ المستوطنين واستفحل خطرهم وأصبحوا ينادون بتغيير الوالي العام " جول كامبون " وإعطاء الجزائر الاستقلال الإداري. وإنشاء مجلس الوفود المالية، وإنشاء ميزانية مستقلة للجزائر منفصلة عن الميزانية الفرنسية، بحيث تخصص إيرادات الجزائر للصرف عليها.

****تأثيرات تعليمية وتربوية ****

أسهمت الجزائر بفعالية في تشييد الحضارة العربية الإسلامية منذ نشأتها – مثل باقي الأقطار الإسلامية الأخرى– وكان لها النصيب الوافر في ذلك حسب الدلائل والقرائن التاريخية المتوفرة لدينا ،والتي لا تحتاج لبرهان.

ولاشك أن السياسة التعليمية الاستعمارية في الجزائر تهدف وتعمل على توقيف هذا المد الحضاري عن طريقة المدرسة الاستعمارية التي تستهدف إلى تحطيم الروح المعنوية للجزائريين،بغزوهم فكريا وثقافيا.

ذلك أن التعليم كان ولا يزال الأساس الحقيقي لأي تقدم أو تطور في حياة الشعوب و الأمم ،غير أن التعليم الفرنسي في الجزائر لم يكن يرمي إلى ازدهار الإنسان الجزائري .

إننا نعلم أن الإدارة الفرنسية قد فتحت عددا من المدارس ، إلا أنه لم يتحقق أي تقدم من ذلك ، بل لم يتحقق حتى الهدف المنشود من وراء التعليم ألا وهو القضاء على الأمية . وفي نفس الوقت عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية، فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر منذ قرون

خلت، كذلك أغلقت نحو ألف مدرسة ابتدائية و ثانوية و العالية كانت موجودة في الجزائر قبل الاحتلال. و قد حمل أحدهم فرنسا مسؤولية تأخر الجزائر في القرن العشرين، إذ يقول : << لقد أشاع دخول الفرنسيين في الأوساط العلمية والأدبية،اضطرابا شديدا ، فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين. ولقد كان يقدر عدد الطلاب قبل 1830م بمائة وخمسين ألف طالب أو يزيدون ؛ومهما يكن من شيء فلم ينجح من المدارس القديمة سوى عدد قليل من المدارس الصغيرة وحرمت أجيال عديدة من التعليم >>. وهذا يعني أن فرنسا تسعى في خدمة خطتها الاستعمارية استكمال غزوها العسكري بغزو ثقافي .

وروجت الدوائر الاستعمارية في أوساط الأجيال الصاعدة أن الجزائر قد بلغت في القرون الماضية أسفل درجات الجهالة و الهمجية إذا لم يكن بالبلد أي تعليم منظم ولا حياة فكرية فلا عالم بينهم ولا كاتب أديب ولا شاعر.فالأمة الجزائرية مؤلفة كلها من أميين يجهلون القراءة و الكتابة، وقالوا أن اللغة العربية قد ماتت منذ زمن بعيد ودفنت مع اللغات الميتة الأخرى، وهذا من أجل تبر ير سياستها التعليمية ودعم مطامعها الاستبدادية موهمة الرأي العام أن من واجب الأمم الراقية أن تنقذ سكان الجزائر المساكين من آفة جهل شامل وتأخر فاحش عن ركب الأمم المتمدنة وذلك باسم الحق و الإنسانية .

غير أن الحقيقة التاريخية لا توافق ذلك في شيء والواقع يدحض تلك الأباطيل فما استولى الجهل على الجزائر في القرون السالفة وانقطعت بالجزائر مسيرة التعليم و ما أن عدمت المدارس و لا قلت العناية باللغة العربية وعلومها وآدابها في جميع العصور الإسلامية ومنها القرن التاسع عشر، فلم تزل وقتئذ

المساجد في المدن حافلة بالأساتذة و التلاميذ و لم تزل الزوايا بالقرى جامعة للمشايخ و الطلبة وكلهم يبذلون جهودهم في الإلمام بالعلوم ونشرها بين الجماهير. وحتى التعليم العالي ،لم يكن مهملا، في عهد الجزائر العثمانية فقد كان له نظام خاص يتكفل به مجلس بعاصمة الجزائر مؤلف من المفتيين المالكي والحنفي ومن القاضيين المالكي والحنفي، وكان ذلك المجلس يعين ناظرا يقوم على التدريس و يقدم للداي بالجزائر و للباي بقسنطينة وبوهران العلماء المترشحين لكراسي التدريس (9)، فقد كان ذلك الناظر بمنزلة مدير التعليم العالي، كما كان المجلس يقوم مقام المجلس الأعلى للجامعات العصرية.

وفي السنوات الأولى من الاحتلال استمر التعليم بالمساجد والمدارس والزوايا مزدهرا وعلى نفقات ريع الأوقاف، وإيرادات المحبسين، فنجد مثلا أن الأساتذة بالمسجد الكبير بالعاصمة كثر منهم الشيخ المفتي محمد بن الشاهد) مفتي المالكية، توفي 1792م(و الشيخ العربي الإمام المفتي بالمسجد الكبير والشيخ محمدبن الكاهية والشيخ مصطفى بن الكبابطي والقاضي واعزيز والشيخ علي بن محمد المنجلاتي ، مفتي المالكية سنة 1823م ومحمد بن إبراهيم بن موسى ، مفتي المالكية سنة 1824م، و الشيخ بن الأمين والحاج حمودة الجزائري و غيرهم.

و إذا انتقلنا إلى عاصمة الشرق قسنطينة وجدنا بها في ذلك العهد علماء أجلا قائمين بدروس مختلفة في العلوم العربية نخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن علي الطلحي الذي كان مجلس درسه عامرا بمسجد سيدي مسلم الحراري والشيخ عامر بن شريط و عمار العربي الذي كان يدرس بمسجد القصبة والشيخ محمد المبارك خطيب المسجد الكبير ومفتي المالكية .

أما الجهات الغربية ، فكانت تلمسان مقر العلوم يتوارثها الأبناء عن الأباء في بيوتات شهيرة مثل عائلة شعيب و عائلة المحاوي ،إلى أن أفل نجمها فهجرها العلم والعلماء إلى وهران و مازونة و غيرها.

وهكذا كان العلماء الجزائريون في السنين الأخيرة من عهد الجزائر العثمانية وأوائل الاستيلاء الفرنسي قائمين بواجبهم نحو اللغة العربية و الأمة يخدمون العلوم في مساجد العواصم وكذلك في المدارس التي بناها محبو العلم وأنصاره من الولاة و ذوي البر والإحسان.

فكانت بعاصمة الجزائر عدد ليس بالقليل من المدارس مثل مدرسة سيدي أيوب بالقرب من الجامع الجديد و مدرسة حسن باشا في جوار جامع كاتشاوة فضلا عن الزوايا العديدة . ومن المدارس التي اشتهرت في القرن الماضي بحاضرة قسنطينة المدرسة الكتانية و مدرسة سيدي الأخضر و نظيرتها بالناحية الوهرانية كمدرسة مازونة التي نالت شهرة طائرة الذكر منذ تأسيسها في القرن الحادي عشر للهجرة، ولم يكن التعليم وقتئذ مقتصراُ على مساجد المدن ومدارسها و زواياها ولم يكن العلم منحصراُ في عواصم البلد بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية و تأخذ نصيبها منها و ذلك بواسطة بعض الزوايا المنتشرة في جميع النواحي شرقا و غربا في الشمال وبالجنوب في السهول و بالجبال ، حيث لا يسعنا المجال لإحصائها،وكان مستوى التعليم بهذه الزوايا على العموم جيد و كان العلماء بالمغرب الأقصى و بتونس يقدرون شهادات الطالب الجزائري حق قدرها و يعترفون له بقيمة دراساته بتلك المؤسسات ، فإذا قال ذلك الطالب بأنه تخرج من مدرسة مازونية أو زاوية شلاطة أو زاوية الهامل ،أو زاوية

ابن أبي داود أو غيرها من المعاهد الجزائر قدرت دراسته و اعتبرت إجازته وإلحق بالأقسام العليا للتخصص بجامع القرويين بفاس أو جامع الزيتونة المعمور بتونس

تلك هي الوضعية التعليمية ولغتها العربية قبل الاحتلال ، و هكذا كان حال شعبنا من الناحية العلمية و الثقافية ، مساجد عامرة بالأساتذة والتلاميذ و مدارس زاهرة و زوايا حافلة بالطلبة ، وذلك بشهادة الأعداء. وحسب المقالات و الدراسات والتقارير الصادرة عن مصلحة الاستخبارات العسكرية و على رأسهم إسماعيل أوربان،حيث يقول :<< أن عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة و الكتابة في سنة 1937/1836 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي المحتل إذ عدد الأميين في الجيش الفرنسي المشار إليه كان يبلغ ***45***% وعليه كان عدد الأميين عند الجزائريين يقل عن تلك النسبة >>.

****موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين****

ازدادت وحشية السياسة الاستعمارية في الجزائر بتدمير المحتويات الشخصية والحضارية للأمة الجزائرية،وذلك بالسيطرة على عقول وفكر الأهالي بتجهيلهم أو عن طريق توجيههم لخدمة أغراض استعمارية.ولذلك لجأت إلى المدرسة كوسيلة فعالة لتحطيم مقومات الشخصية الجزائرية بترسيخ فكرة الفرنسة ونشر الثقافة الفرنسية ومحاولة تنصير بعض الجزائريين.

من النتائج المباشرة للاحتلال الفرنسي للجزائر ، انخفاض مستوى الدخل والمعيشة للغالبية العظمى من السكان بحيث أن أعدادا ضخمة منهم حرمت من التمتع بالخدمات العامة كالصحة والتعليم والتي كانت تتوفر للوافدين المستوطنين بشكل لم يكن يتوفر لسكان فرنسا نفسها، والواقع أن كل

اهتمام الإدارة كان يقتصر على توفير الخدمات للفرنسيين المستوطنين حتى ولو أدى الأمر إلى إهمال التعليم الوطني للجزائريين دافعي الضرائب.

ورغم اهتمام نابليون الثالث بتعليم الأهالي لتسهيل استقطابهم إلا أنه مما يؤسف له أن الإدارة الاستعمارية قد أهملت التعليم الوطني خاصة بعد ثورات 1871م،و انتشار المشاعر المعادية للجزائريين بين المستوطنين حتى لم تزد مخصصات التعليم العربي في سنة 1897م عن 33.000 فرنك و وصلت بعد اثنتي عشر سنة 49.000 فرنك فقط(10).

و يجدر بنا أن نذكر أن تدهور التعليم الجزائري كان لا يرجع إلى قلة الاعتمادات فقط بل كان يرجع أيضا إلى مقاومة المستوطنين وأعضاء المجالس المحلية لفكرة تعليم الأهالي، ففي سنة 1871م قامت البلديات الكاملة الصلاحيات بغلق المدارس الفرنسية – العربية وعوضتها بالمدارس البلدية،وذلك إثر تظاهر الجمهوريين بحقد وسخط تجاه سياسة تعليم الأهالي،خاصة في المدن،إذ في نفس السنة (1871) تم إلغاء الثانوية العربية – الفرنسية في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة(11).

كما ضيقت الإدارة الاستعمارية الفرنسية على التعليم العربي – الفرنسي،ففي 12 فيفري 1873م أقترح على الوالي العام بالجزائر على تكثيف التعليم الفرنسي في منطقة الزواوة(القبائل)بإلغاء المدارس العربية – الفرنسية والزوايا،وتأسيس مكانها مدارس بلدية فرنسية فكل من **تادمايت** و**جمعة سهاريج** كما قام الكردينال "لافيجيري " بتأسيس مدارس خاصة تنصيرية (تبشيرية)،وذلك بفتح مدرسة بـ**جمعة سهاريج وأخرى ببني يني** سنة 1873م. كذلك فتح مدرسة **واغزن** بـ"**ميشلي**"(**عين الحمام**) ،وقد قدمت

الحكومة الفرنسية قرضا لهذه المدارس التنصيرية(التبشيرية) ستة 1875م قدر بـــ عشرين ألف فرنك –وهو مبلغ مهم في ذلك الوقت- ،ولعبت هذه المدارس التبشيرية المسيحية دورا فعالا في نشر التعليم المسيحي الفرنســـي في المنطقـــــــة (12).

كذلك حينما أنشأت فرنسا المدارس لقلة من الجزائريين لم تكن تهدف إلى منحهم ثقافة حقيقية تبصرهم بأحوال وطنهم و لغتهم وتاريخهم وحضارتهم بل كان الهدف هو إنشاء أجيال من الجزائريين يخدمون الاستعمار الفرنسي لا بأبدانهم فحسب، بل يخدمونه أيضا بعقولهم وأرواحهم و بذلك يسهل استيعابهم في المجتمع الأوروبي ، و جعل منهم كذلك بعض الموظفين في المناصب الدنيا في الإدارات المحلية وبعض المعلمين وغيرهم .

و لم يقتصر عداء الإدارة الاستعمارية وعداء غلاة الاستعمار على توفير فرص التعليم للأهالي فحسب بل نجحوا منذ 1880م في منع تعليم اللغة العربية في المدارس القليلة التي كانت موجودة،بحجة اختلاف لغة الحديث عن لغة الكتابة،حتى قال أحد الجزائريين المتفرنسين:" إن تعلم اللغة العربية أصعب من تعلم اللغة الفرنسية حتى بالنسبة للجزائريين ...".

كذلك ضغط الكولون على الإدارة منذ 1891م لكي تقضي على بقايا المدارس الوطنية القديمة التي كانت موجودة في الزوايا أو على الأقل إخضاعها لرقابة إدارية صارمة بحجة أن التخلي عن مراقبة هيئات التدريس يعني تهديدا لمستقبل الجزائر ،والواقع أن المستوطنين كانوا يؤمنون باستمرار بأن الجزائري المتعلم يتمسك بأن من حقه أن يعيش بكرامة مثل المستوطنين أنفسهم كما أنه

سيجهر برأيه هذا أمام مواطنيه ولهذا كله طالب أكثر من مستوطن وكاتب ومجلس بعدم إنشاء مدارس للأهالي حتى لا يثير المتاعب للمستوطنين.

ومع مرور الوقت كان المستوطنون يزيدون من ضغطهم على الإدارة ويزيدون من معارضتهم لتعليم الأهالي حتى أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية بقيادة "جول فيري" سنة 1892م،ولجنة شارل جونار المكلفة بهذا الشأن :" إن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد...".

وعلى عكس من ذلك نجد أن بعض غلاة الاستعمار يتحمسون لفكرة نشر المدارس الابتدائية الفرنسية في كل مكان من الجزائر ،بل انهم نادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية باعتبار اللغة الفرنسية " أداة لغزو النفوس والقلوب" ولذلك طالب هؤلاء الغلاة باجتذاب الجزائريين إلى المدارس الفرنسية عن طرق طريق منحهم بعض المزايا حتى يمكن تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين الذين يعملون على تدعيم النفوذ الفرنسي في الجزائر.

وقد يفهم من ذلك أن الأهالي كانوا هم الذين يعارضون في الذهاب إلى المدارس الفرنسية ،وهو أمر تكذبه الوثائق وكذلك تكذبه بعض الدراسات المنزهة إذ تعترف بعضها بأن " تعليم الأهالي لا يوجد إلا على الورق ولا يتعلم من الأهالي في المدارس القليلة إلا أقلية لا تذكر".

وفعلا نجد أنه في العام الدراسي 1886/1885 لم تتوفر فرص التعليم إلا لحوالي خمسة آلاف طفل جزائري من بين حوالي خمسمائة ألف طفل كانوا في سن التعليم[13].

ويحاول الفرنسيون أن يعتذروا عن ذلك التقصير في مجال تعليم الجزائريين

ففي تقرير نشر سنة 1955م ،يعترف فيه المسؤولون الفرنسيون باستحالة توفير التعليم لمائتي ألف طفل جزائري كل سنة،هذا في الوقت الذي كان مائة بالمائة من أبناء المستوطنين يجدون أماكن لهم في المدارس ، وعلى أي حال فإن الأوضاع البشرية ليست إلا عذرا وهميا خاصة وأن كل اهتمام المستوطنين واللجان المالية كان ينصب باستمرار على توفير التعليم للأطفال الأوروبيين.

النظام القضائي والمسائل الدينية

لقد كان للجزائر قبل الاحتلال نظام قضائي خاص يستند إلى الشريعة الإسلامية،وهو ما يعرف بالقضاء الإسلامي،حيث تعالج في المحاكم القضائية الإسلامية القضايا المدنية والاقتصادية والشخصية،وترفع الشكاوي أمام قاضي إسلامي من المذهب المالكي أو الحنفي.

وبعد الاحتلال حطمت السلطات الاستعمارية القضاء الإسلامي تدريجيا وأخضعت الأهالي بالقوة للقضاء الفرنسي حتى تبعد الجزائريين عن شريعتهم السمحة والتعامل بقوانين "نابليون بونابرت" التي لا تراعي حرمة الدين الإسلامي. ومن هنا جاء مرسوم **26 أفريل 1896** الخاصة بغلق أو فتح الزوايا ومراقبة الشؤون الدينية الإسلامية [14] . وجاء في قرار الحاكم العام ضرورة مراقبة الشؤون الدينية الإسلامية بدقة، وحماية كل من يساهم في خدمة الاستعمار. ومراقبة كل من يظهر عداوته للسيطرة الاستعمارية، وذلك بمراقبة اتجاهات وحركات وأعمال الشخصيات الدينية، وهكذا بدون بتطبيق الاضطهاد، تستطيع فرنسا القضاء على التفكير الديني لهذه الطائفة.

ولذلك قرر الحاكم العام تكليف رؤساء البلديات والإداريين بالتعرف على كل الأمور التي تخص الشخصيات الدينية والمرابطين، ورجال الطرائق الصوفية في الجزائر. كما أقرت الأمرية أن يكون الحاكم العام المقرر الوحيد في الشؤون الدينية الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بغلق أو فتح الزوايا، وهذا بعد تقديم كل المعلومات الخاصة التي تخص مسيّرة الزاوية.

وقد واكب هذه القوانين الجائرة تحديد ما يعرف بـــ" كود دانديجينا"، أو **قانون 21 ديسمبر 1897 – قانون الأهالي** [15]: **الذي** جاء فيه ما يلي:

يحتفظ الإداريون في البلديات المختلطة بالمناطق المدنية بالسلطات التأديبية لمدة سبع سنوات ابتداء من تاريخ الإعلان هذا القانون، لمعاقبة الأهالي المسلمين غير المجنسين على المخالفات الخاصة بقانون الأهالي.

وتتمثل هذه المخالفات في المخالفات البسيطة، ويمكن تعويض السجن بأداء عيني على المحكوم عليه، فمثلا يقوم بأعمال الصيانة، وإصلاح طرق المواصلات، وتنظيف العيون، والآبار، ويمثل كل يوم عمل يوم سجن، كما يمكن للإداري استبدال الغرامة بالسجن، وتقليص أو إلغاء العقوبة إذا كان هناك استئناف.

وبقرار من الحاكم العام يمكن تخفيف أو إلغاء المخالفات الواردة في هذا القانون.

وتتمثل هذه المخالفات في 26 مخالفة، وهي:

1- أقوال ضد فرنسا وحكومتها.

2- رفض القيام بالحراسة والمراقبة.

3- عدم التسديد الفوري لثمن التعريفات المرسومة من الوالي لأعوان وسائل النقل.

4- عدم احترام القرارات الخاصة بقوانين الملكية، الإهمال أو التأخر في الإعلان عن الحالة المدنية، وعدم مراعاة التعليمات الواردة في قانون 23 مارس 1882.(القاضي بتأسيس قانون الحالة المدنية للأهالي المسلمين في الجزائر).

5- عدم احترام القرارات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية الزراعية بعد استشارة رأي "الجمعة".

6- التأخر عن دفع الضرائب، أو عن دفع فرق الأنصبة في استرجاع المحجوزات، والمغارم، أو كل ما يتعلق بأموال الدولة أو البلدية، أو عدم القيام بالأداء العيني.

7- عدم الامتثال لاستدعاء مفتش أو مقسط الضرائب المباشرة ومحصل الضرائب المختلفة بمناسبة تحصيل الضرائب.

8- إخفاء المواد الخاضعة للضريبة والتواطؤ في إخراج الحيوانات أثناء عمليات الإحصاء.

9- حجز الحيوانات الضائعة من 24 ساعة.

10- تقديم حق اللجوء لأي أجنبي لا يحمل رخصة التجول.

11- عدم القيام بتسجيل الأسلحة النارية في أجل خمسة عشر يوما بعد ملكيتها الرسمية، إما عن طريق الوراثة أو الامتلاك القانوني.

12- سكن معزول بدون رخصة من الإدارة خارج الدشرة أو الدوار والإقامة في المناطق الممنوعة.

4- عدم احترام القرارات الخاصة بقوانين الملكية، الإهمال أو التأخر في الإعلان عن الحالة المدنية، وعدم مراعاة التعليمات الواردة في قانون 23 مارس 1882.(القاضي بتأسيس قانون الحالة المدنية للأهالي المسلمين في الجزائر).

5- عدم احترام القرارات الإدارية الخاصة بإسناد الأراضي الجماعية الزراعية بعد استشارة رأي "الجمعة".

6- التأخر عن دفع الضرائب، أو عن دفع فرق الأنصبة في استرجاع المحجوزات، والمغارم، أو كل ما يتعلق بأموال الدولة أو البلدية، أو عدم القيام بالأداء العيني.

7- عدم الامتثال لاستدعاء مفتش أو مقسط الضرائب المباشرة ومحصل الضرائب المختلفة بمناسبة تحصيل الضرائب.

8- إخفاء المواد الخاضعة للضريبة والتواطؤ في إخراج الحيوانات أثناء عمليات الإحصاء.

9- حجز الحيوانات الضائعة من 24 ساعة.

10- تقديم حق اللجوء لأي أجنبي لا يحمل رخصة التجول.

11- عدم القيام بتسجيل الأسلحة النارية في أجل خمسة عشر يوما بعد ملكيتها الرسمية، إما عن طريق الوراثة أو الامتلاك القانوني.

12- سكن معزول بدون رخصة من الإدارة خارج الدشرة أو الدوار والإقامة في المناطق الممنوعة.

13- عدم امتلاك جواز أو رخصة السفر، أو بطاقة الأمن أو دفتر العامل بطريقة قانونية، عند التنقل من دوار إلى آخر. وتستعمل نفس رخصة الذهاب لمدة سنة. وتسحب من صاحبها إذا استعملها لأغراض أخرى.

14- التهاون في توسيم رخصة السفر في البلديات التي يقيم فيها الأهلي أكثر من 24 ساعة، وتوسيم بيان الرحلة، في المقاطعة الأخرى غير مقاطعة إقامته.

15- عدم حمل الأهلي الراعي لحيوانات الركوب، أوالحليب، أو لقطيع كبير موجه إلى سوق البلدية، لرخصة من طرف المساعد الأهلي لفرع البلدية، الذي يخبر الإداري برقم ووصف الحيوانات واسم المالك.

16- القيام بالأعمال التخريبية في الأسواق والأماكن العامة.

17- رفض أو إهمال الأداء، أو تقديم المعونة والمساعدة أثناء الحريق، أو الحوادث، أو أي كارثة، أو أثناء العصيان، أو اللصوصية، أو النهب، أو الصياح العام.

18- التجمعات بدون رخصة في الزردة أو الزيارة، أو اجتماع لأكثر من 25 شخصا بدون رخصة، أو إطلاق عيار ناري أثناء حفل الزواج أو زيادة أو ختان.

19- فتح مؤسسة تعليمية أو دينية بدون رخصة.

20- رفض المثول بعد إنذار مكتوب أمام ضابط الشرطة القضائية.

21- إهمال أو رفض إرسال الطفل البالغ سن الدراسة إلى مدرسة، عندما تكون على بعد ثلاثة كلم من المترل وبدون مبرر.

22- مخالفة القانون أو النظام أو عدم تنفيذ الأوامر المقدمة من طرف السلطة الإدارية المختصة.

23- مخالفة نظام المياه واستعمال العيون والآبار والينابيع والأودية وقنوات الري، بغض النظر عن المغارم وسائر التعويضات المفروضة على مخالفة نظام المياه.

24- قطع شجرة أو عدة أشجار ذات منفة دون رخصة من الإدارة.

25- رفض تقديم المعلومات، أو تقديم معلومة خاطئة لمأمور السلطة الإدارية أو القضائية أثناء القيام بوظيفتهما.

26- كسر أو تدمير أو إتلاف أو نزع أو نقل نصب، أو كتلة حجر، أو شاهد، أو رموز الحدود، أو العلامات التي وضعت من طرف المأمورين.

- **الاستنتاج**

لاشك أن المشروع الصليبي للاحتلال الفرنسي في الجزائر قد فشل ،رغم جوانبه الثقافية المتعددة،حيث كانت الجزائر قبل دخول سرطان الاستعمار الفرنسي مزدهرة ثقافيا وعلميا وكانت لغة الضاد جيدة لأنها لغة حاملة عقيدة وحافظة دين وجامعة أمجاد ورائد مقاومة "دخلت الجزائر تحت راية الفاتحين تغرس ودا وتنشر هداية ، وتربط بين القلوب المتنافرة وتؤلف بين الأذواق المتناقضة لتجمع على صعيد التوحيد شتاتها وتمنح الخصب والنماء".

استمرت اللغة العربية على تلك الحال رغم فقدان البلاد لاستقلالها وما يتبعه عادة من ضغط وزجر ومنع،فصان العلماء الجزائريون الكرام جيلا بعد جيل لغتهم العربية وثقافتهم الإسلامية صيانة الأمانة والعلم أمانة الأنبياء والعلماء ورثة الأنبياء محافظين على ذلك التراث النفيس العزيز وعلى ما يستوعبه من قيم رفيعة ومعان روحية سامية.

ومرت السنون وأنصار اللغة العربية يدافعون عنها بكل قواهم ،إذ السلطات الفرنسية كانت لها دائما بالمرصاد لنشر لغتها ليصبح المرء مستعبدا من طرفها خادما لها ولأهلها ،وخاصة حينما تتحول إلى أداة "ايديولوجيا" ذات أهداف سياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية ،وهذا ماعبر عنه الفيلسوف الألماني "فيخته" بقوله :" إن العبد يأخذ لغة سيده" وهذا القول لا يحتاج إلى تعليق.

وهكذا تعمل الدوائر الاستعمارية على اغتنام كل فرصة سانحة لتقطع أمام الناطقين بالضاد سبل الارتقاء وتوصد أبواب الحياة حتى لا يحل الجزائريون محلهم في المجتمع ولا يقومون بالدور الذي كان لهم الحق في القيام به.

إذن رغم موقف الإدارة الفرنسية من حرمان الشعب الجزائري من مشروع ثقافي يخدم ويطور المقومات شخصية الفرد الجزائري من نشر تعليم اللغة العربية والحضارة الإسلامية والتاريخ الوطني ،فإن الثقافة العربية الإسلامية قد انتصرت في الجزائر على أقسى غزاة حاقدين وأخبث مستعمرين ناقمين،فاستعادت حيويتها ونشاطها واسترجعت جاذبيتها بعد مرور المرض بأطوار فخرجت من صقيع الموت إلى دفء الحياة.

الهوامش:

1) – اسمه ا سحاق موسى كريميو، ويدعى أدلف يهودي الأصل، رجل سياسي فرنسي، ولد في نيم 1796 وتوفي في باريس 1880م محامي ثم نائب في المعارضة 1842 م وأصبح وزير العدل في الحكومة المؤقتة بعد ثورة فيفري 1848م ، انتخب في المجلس التأسيسي في أفريل 1848م .أيد مع اليسار ترشيح لويس -- نابليون بونابرت للرئاسة، كما أعيد انتخابه في المجلس التشريعي ماي 1849، عارض سياسة الأمير- الرئيس فسجن بعد انقلاب 2 ديسمبر 1851م . ثم أصبح نائب أقصى اليسار 1869 وعين وزير العدل في حكومة الدفاع الوطني بعد سقوط الأمبراطورية الثانية، ومباشرة اصدر قراراته باعطاء المواطنة الفرنسية ليهود الجزائر سنة 1870 انظر قاموس:
.petit Robert 2, 5 édition, Paris, 1981, p 478

2) –E.Rouard de Card , la représentation des indigénes musulmens dans les conseilles de l'Algérie,Paris ,1900,pp.11-12.

3) - Rapport par M. Warnier, membre de l 'assemblée nationale ,n° 1770 séance du 4 avril 1873.

4) - Ch. R .Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine,TomeII,1871-1954,Paris,P.U.F.,1979,pp.82-83.

5) - V. DANGLES. La colonisation en Oranaise, in B.S.G et d Archeo ,Oran,Tome XXIV,1904,p.310.

6) -.Ageron, histoire, Tome II. p. 39

7) -.Ibid, p. 46

8) -.Ibid, p. 47

9) – L' ETAT Intellectuel et moral en Algerie en 1830, Revue international de l enseignement,Juillet-Septembre ,1955.

10) –.Bordier , Colonisation scientifique, p.190

(11 –CH .R. Ageron, Histoire de l'Algérie contemporaine,T.II,France,pp.152-154.

(12 –CH .R. Ageron, Les Algériens musulmans et la France , T.I,Paris,P.U.F.,1968,p.332.

(13 JONNART, Rapport -

(14 - ESTOUBLON Robert et LEFEBURE : Code de l'Algérie annoté supplément 1896-1897-1898, Alger. Recueil chronologique des lois, ordonnances, décret, arrêtés, etc..... portant la législation Algérienne. p:28.

(15 - B.O.G.G. Tome trente septième année 1897, Imprimerie Administrative, Alger, 1898, p:1021-1025.